رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (1281) السنة الخامسة - الاربعاء (23) تموز 2008

http ://www.almadapaper.com

E.Mail - almada@almadapaper.com

جريدة سياسية يومية

20 صفحة

500 دينار

في جلسة وصفت بغير القانونية.. وغاب عنها التحالف الكردستاني

البرلمان يصوّت بشكل سري على قانون انتخابات مجالس المحافظات

بغداد / المدى

صوت البرلمان امس الثلاثاء على قانون انتخابات مجالس المحافظات بغياب كتلة التحالف الكردستاني واعضاء آخرين من كتل مختلفة احتجاجاً على طريقة التصويت للفقرة ٢٤ والتي تخص كركوك، فيما رجح نواب عن التحالف استخدام "الفيتو الرئاسي" للاعتراض على قانون الانتخابات واعادته من جديد الى البرلمان.

وصوت اعضاء مجلس النواب على قانون الانتخابات الذي كان مثار خلافات واسعة بين الكتل البرلمانية. وقال رئيس المجلس محمود المشهداني لـ (مدى) عقب الجلسة لقد تم التصويت على القانون وانتهى كل شيء بشكل قانوني.

وكان اعضاء مجلس النواب قد صوتوا على الفقرة ٢٤ من قانون انتخابات مجالس المحافظات والتي تخص الانتخابات في محافظة كركوك. وقال مصدر في البرلمان لـ (مدى) ان ١٢٧ نائبا من مجموع ١٤٢ بقوا متواجدين في الجلسة صوتوا لصالح مقترح تقسيم كركوك الى اربع مناطق انتخابية وفق نسبة ٣٢٪ لكل من مكونات المحافظة الرئيسية.

والفقرة ٢٤ من قانون الانتخابات هي محور اختلاف الكتل البرلمانية لكونها تتعلق بمحافظة كركوك ،وتعتبر آخر المعرقلات امام اقرار القانون في البرلمان. وانسحب نواب التحالف الكردستاني من جلسة التصويت على قانون الانتخابات اضافة الى عدد من نواب المجلس الاعلى الاسلامي وبعض النواب الاخرين.

وقرر رئيس المجلس محمود المشهداني الاستمرار بالتصويت للجلسة رغم هذه الانسحابات.

الى ذلك اعلن التحالف الكردستاني انه سيستخدم ورقة مجلس الرئاسة للاعتراض على قانون الانتخابات.

وقال نائب عن التحالف الكردستاني (طلب عدم الكشف عن اسمه) لـ (مدى) ان التحالف سيعمل على استخدام ورقة فيتو مجلس الرئاسة لاعادة القانون الى البرلمان، موضحا ان التحالف الكردستاني لن يحضر جلسات التصويت على القانون التي سيكون حينها بحاجة الى نسبة(٥٠٪+١) لكي يتم اقراره بالبرلمان.

واتهم النائب رئيس مجلس النواب محمود المشهداني بتمرير الفقرة (٢٤) من القانون بأي شكل من الاشكال من خلال اصراره على ان يكون التصويت سريا.

يذكر ان اعضاء التحالف الكردستاني قد اعلنوا انسحابهم من جلسة البرلمان احتجاجا على طلب رئيس البرلمان محمود المشهداني ان يكون التصويت سريا على فقرات قانون الانتخابات.

من جهته قال النائب عن التحالف الكردستاني آزاد بارماني ان التصويت بهذا الشكل يعد خرقاً للدستور.

وأضاف في تصريح لـ(مدى) انه لايمكن التصويت على مادة بشكل سري، مشيراً الى ان اصرار رئيس البرلمان على تمرير القرار هو دليل على ان "هناك سوء نية من قبل بعض الاطراف". الى ذلك اعلن نائب رئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية في مؤتمر صحفي عقده على هامش الجلسة تحفظه على الطريقة التي تم بها التصويت على قانون مجالس المحافظات، وهو الموقف ذاته الذي ابداه النائب الثاني لرئيس البرلمان عارف طيفور، واشار الى ان اليوم الاربعاء سيعقد اجتماع لرؤساء الكتل النيابية لمناقشة ماجرى في جلسة الثلاثاء.

وفي الغضون، قال النائب محمود عثمان ان جلسة البرلمان ليوم امس "غير شرعية وغير قانونية" بسبب غياب مكون اساسي، في اشارة الى انسحاب كتلة التحالف الكردستاني. واضاف في تصريح لـ(مدى) ان انسحاب كتلة التحالف سيؤدي الى نقض القانون من خلال مجلس الرئاسة وسيعود القانون الى مجلس النواب للتصويت عليه، ثم يعود الى مجلس الرئاسة مرة اخرى، مبيناً ان الاشهر القادمة سينشغل فيها البرلمان بهذا القانون مايؤدي الى تعطيل الانتخابات.

رغبة بريطانية في توقيع اتفاق امني على غرار العراقي - الامريكي

بغداد / هشام الركابي

كشف نائب في البرلمان عن وجود رغبة لدى الجانب البريطاني بابرام اتفاقية امنية على غرار الاتفاقية الامريكية العراقية التي لاتزال مثار نقاش وحوار بين الطرفين، فيما اكد رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون ان "تحولاً اساسياً سيحدث في مهمة" القوات البريطانية خلال عام ,٢٠٠٩

وقال عضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي لـ(المدى) ان الجانب البريطاني هو الاخر يرغب في توقيع اتفاقية مع العراق على غرار الاتفاقية العراقية الامريكية ، مضيفا ان بريطانيا تنتظر ما ستسفر عنه مفاوضات الاتفاقية العراقية الامريكية ، للدخول باتفاقية مشابهة مع العراق على المستوى نفسه.

وبشأن مستجدات الحوار العراقي الامريكي حول الاتفاقية الامنية اوضح البياتي وجود ثلاثة ملفات يتفاوض الجانبان بشأنها وتتمحور حول وجود القوات متعددة الجنسية في العراق. وتابع ان الملفات الثلاثة هي الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي ، والبروتوكول الامني البديل للاتفاقية الامنية، والاعمال المشتركة بين القوات العراقية والامريكية التي تنظم عمل القوات والقيادة.

واشار البياتي الى وجود مبدأ مشترك بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وهو تحديد افق زمني لجدول انسحاب القوات متعددة الجنسية.

مبينا: من الناحية المبدئية هناك اتفاق (عراقي امريكي بريطاني) على ضرورة وجود أفق زمني لتواجد القوات الاجنبية على الاراضي العراقية ،وان تحديد الفترة خاضع للمناقشات والمباحثات ومدى الحاجة الامنية لوجود قوات اجنبية.

من جهته قال رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون امام مجلس العموم امس الثلاثاء ان هناك "تحولا جديداً اساسياً في مهمة" الجنود البريطانيين المنتشرين في العراق مطلع العام ٢٠٠٩ مشددا على انه سيواصل سحبهم من العراق. واضاف بعد ثلاثة ايام من زيارته بغداد، "مطلع العام المقبل سننتقل الى شراكة ثنائية على المدى الطويل مع العراق شبيهة بالعلاقات التي تقيمها عادة قواتنا العسكرية مع دول مهمة في المنطقة". ويبلغ عدد القوات البريطانية التي تتمركز في مطار البصرة ٤١٠٠ جندي.

وكان مصدر مقرب في السفارة البريطانية ببغداد قد قال في تصريح لـ (المدى) في وقت سابق، ان الموقف الرسمي بشان الاتفاقية سيصدر من قبل رئيس الوزراء جوردن براون من لندن" قريباً جداً".

وعلى صعيد متصل اعلن المرشح الديمقراطي للبيت الابيض باراك اوباما في بيان نشره مكتبه في مجلس الشيوخ بواشنطن ان رئيس الوزراء نوري المالكي ايد انسحاباً للقوات الامريكية من العراق بحلول العام ,٢٠١٠ ووصل اوباما العراق امس الاول واجرى لقاءات مع قادة العراق فيما زار أمس محافظة الانبار والتقى محافظها وقائد الصحوة فيها.

واوضح اوباما ان العراقيين مع سعيهم الى رحيل الجيش الامريكي "يريدون شراكة بعيدة المدى مع الولايات المتحدة لارساء تقدم اقتصادي واجتماعي اضافة الى استقرار دائم".

تفاصيل موسعة ص٢

مجلس القضاء: شمول اكثر من ١٠٠ الف معتقل بقانون العفو العام

بغداد/ نصير العوام

شمل قانون العفو العام اكثر من ١٠٠ الف معتقل بحسب بيان صادر عن مجلس القضاء الاعلى امس الثلاثاء.

وأوضح المجلس "أن عدد المشمولين بالعفو وصل الى (١٠٩٠٨٧) ،فيما بلغ عدد غير المشمولين بالقانون(٢٧٢٠٦).

مضيفا ان عدد المشمولين بالقانون من الموقوفين وصل الى (١٣٣٨٥)، والمسجلين المشمولين (٧٧٢٦) ، فيما وصل عدد المشمولين غير الملقى القبض عليهم من المشمولين بالقانون الى (٣٧٦٥٥).

وكان مجلس النواب قد اقر في شباط الماضي قانون العفو العام الذي شمل "العراقيين والمقيمين في العراق" بعد تعديله في البرلمان ،ويهدف القانون الى شمول "أكبر عدد من المعتقلين باستثناء المحكومين بجرائم الإبادة الجماعية أو القتل الجماعي ولا يشمل قضايا الفساد الإداري والمالي والحق العام والإرهاب"، في خطوة توافقية مطلوبة للدفع باتجاه المصالحة الوطنية.

٧٠ مليار دينار قروض العقاري للمواطنين خلال ٥ أشهر

بغداد/ المدى

اقرض المصرف العقاري اكثر من ٧٠ مليار دينار الى المواطنين وذلك لبناء وحدات سكنية خلال خمسة اشهر.

وشمل الاقراض: الموظفين والمتقاعدين والاهليين للفترة من الاول من شباط لغاية الثلاثين من حزيران في عموم محافظات العراق عن طريق ١٧ فرعاً. وقال مصدر في وزارة المالية ان رأس مال المصرف سيتم العمل على زيادته إلى ٥٠ مليار دينار خلال عام ٢٠٠٨ بعد الحصول على موافقة وزير المالية والبنك المركزي.

من جانب اخر، بلغت الإيرادات الإجمالية للصيرفة العقارية والتجارية وإيرادات الاستثمار للفترة اعلاه.أكثر .من .(١٤,٢) مليار دينار عراقي. مضيفا انه سيتم افتتاح مكتب لمزاولة أعمال الصيرفة العقارية في قضاء المقدادية بمحافظة ديالى.

ضوابط جديدة للعلاج خارج البلاد

بغداد / قيس عيدان

اصدرت وزارة الصحة ضوابط جديدة بآلية اختيار الحالات المرضية لمعالجتها خارج البلاد وعلى نفقة الدولة. صرح بذلك مصدر مخول في الوزارة لـ(المدى)

واضاف ان الضوابط الجديدة تشمل الحالات التي تحتاج تدخلاً جراحياً لايمكن اجراؤه داخل العراق والتي يتوقع استفادة المريض من العلاج بنسبة عالية.

واضاف المصدر أن الضوابط اقرت بعدم اخلاء الحالات التي تحتاج تاهيلاً طبياً ومعالجة بالوسائل الطبيعة وعلاجاً لمدة طويلة بالاضافة الى حالات الشلل (الاطراف) والتخلف العقلي والشل الدماغي وحالات العقم والامراض الجلدية بالاضافة الى المصابين بالامراض النفسية وحالات السرطان فيما استثنيت الحالات التي تحتاج الاطراف الصناعية والمعالجة بجهاز الليزر.